بالمئة[٧]، مما أسهم في تدني مستوى الوعي العام لدى الشعب الفلسطيني، كانعكاس طبيعي لمستوى التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي، ومن ثم السياسي، الذي وصل اليه الشعب الفلسطيني في تلك المرحلة. «فقد كانت العفوية، لا التخطيط والتنظيم، محرّكه الاساسي في انتفاضاته التي قام بها لمواجهة الاحتلالين، الصهيوني والبريطاني»[٨]؛ وبالتالي كان من الطبيعي غلبة العلاقة الشخصية على العلاقة التنظيمية، مما وسم الحركة الوطنية بسمة الانقسام الى ولاءات محلية وتجمعات محدودة. «ولم تكن مدن فلسطين تختلف عن اريافها، اختلافاً جذرياً، لأنها كانت، في الغالب، وفيما عدا قطاعات من الوافدين، مكوّنة تكويناً عائلياً، وتمارس العائلات فيها نفوذاً سياسياً واجتماعياً كبيراً»[٩].

وفي خضم كل هذه العوامل الداخلية والخارجية، ولدت اللجنة التنفيذية الفلسطينية، لتواجه ما خلفه العثمانيون داخلياً، وما تركه انفراط عقد العمل القومي المشترك من اثار ولتحاول تحقيق هدفها الوطني بانشاء سلطة فلسطينية، فيما ظل الانتداب البريطاني، وتعهداته انشاء كيان صهيوني في فلسطين.

تأسيس اللجنة التنفيذية

بدأت الدعوات الى انشاء جمعيات وطنية فلسطينية، على اثر بروز الخطر الصهيوني في فلسطين، في نهايات القرن المنصرم. وقد حرص الداعون الى تأسيس الجمعيات الوطنية على اعطاء تلك الجمعيات الصفة الوطنية، البعيدة عن دعاوى الطائفية. وقد سمّيت اولى الجمعيات باسم «الجمعيات العربية»؛ الا ان السلطات البريطانية طلبت من مؤسسي تلك الجمعيات استخدام تسمية الجمعيات الاسلامية ـ المسيحية، متوخية من ذلك ان تظهر هذه التشكيلات على انها تشكيلات محض محلية، منقطعة عن الحركة العربية القومية[١٠].

وهناك من يرى في حرص الانتداب على تسمية الجمعيات بـ «الاسلامية ـ المسيحية» تعبيراً عن رغبتها في ايجاد ثغرة طائفية قد تتولد جراء التصارع الداخلي في اطار تلك الجمعيات[١١]، الأمر الذي لم يحصل البتّة. وقد شُكّلت الجميعات الاسلامية ـ المسيحية، باطار فضفاض، فلم ينص قانونها على شروط محددة، أو واجبة، للعضوية[١٢].

ومن هنا سيطر مبدأ الحشد والتجميع كيفما اتفق في اختيار الاعضاء. وكان كل قضاء يقوم بتشكيل جمعيته الاسلامية ـ المسيحية الخاصة به، ووفقاً لقانون يوافق قضاؤه عليه، وله ان يزيد وينقص عدد اعضائه حسب المصلحة[١٣].

اضافة الى ذلك، لم تشكل هذه الجمعيات هيئات سياسية قادرة على التعاطي مع الوقائع والمجريات السياسية في فلسطين؛ فكانت أشبه بـ «مضافة كبيرة، ومكان سمر وحديث؛ فلا ملفات، ولا وثائق، ولا احصاءات أو فنيون، كما كانت عليه الحالة في معسكر اليهود»[١٤]. ويذكر أحد المؤرخين المعاصرين لتلك الجمعيات ان القائمين عليها كانوا «يجتمعون كل أسبوع، يفتتحون جلساتهم ويختمونها بدون قراءة وقائع أو تقرير أمر، كأنهم مجتمعون في [مقهى]، يمر الشهر تلو الشهر، ولا يدفع اشتراك، بحيث يضيقون ذرعاً بأجرة البواب»[١٥].

وعلى الرغم من ضعف الجمعيات الاسلامية ـ المسيحية، فقد شكلت تلك الجمعيات قواعد اللجنة التنفيذية؛ ومن بين اعضائها تشكل المؤتمر الوطني الثالث، الذي عقد في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٢٠، في حيفا؛ بل ان انعقاد هذا المؤتمر جاء بدعوة منها، وذلك للخروج من الحالة التي كانت